LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/06/2012

حقوقيون يتدارسون المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية ببني ملال

■ محمد باهي ■

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة، يومي 15 و16 يونيو الجاري ببني ملال، دورة تكوينية حول «تقوية قدرات الرصد والحماية» و«المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية».

وتركز المحور الأول لهذه الدورة، التي أطرها كل من جميلة السيوري عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومقررة العمل المكلفة بالحماية ومحمد صبري رئيس شعبة الحماية بالمجلس وعلال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية، حول آليات رصد الانتهاكات وتقصي الحقائق، وآليات زيارة السجون، ومعالجة الشكايات، واستفاد منها أعضاء اللجنة الجهوية بني ملال-خريبكة.

أما المحور الثاني من الدورة، والذي استفاد منه بعض رجال الإعلام بالجهة وبعض الفاعلين الحقوقيين وأطره مصطفى اللوزي أستاذ جامعي وصحفي، فتمحورت أشغاله حول المشهد الصحفي المغربي والمقاربة الحقوقية في الإعلام، كما تم خلاله القيام بتطبيقات عملية في المجال.

وقد تم خلال هذا المحور التأكيد على أهمية الصحافة اعتبارا لكونها مدخلا أساسيا لبناء دولة الحق والقانون وتكريس الحريات العامة وتحقيق التنمية الشاملة، وباعتبارها أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية والدستور المغربي.

وقد دعا المشاركون في هذا الصدد المجلس الجهوي لحقوق الإنسان إلى وضع سياسة تأطيرية وفق برنامج سنوي قائم على المواكبة والتقويم والتكوين المستمر، تستفيد منه جميع مكونات الحقل الصحافي من صحافة سمعية وبصرية ومكتوبة وإلكترونية، وذلك لأهمية التأطير القانوني في ترسيخ المقاربة الحقوقية للممارسة الإعلامية.

كما أوصى المشاركون المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالسعي لدى الجهات الإدارية، على المستويين المركزي والجهوي، إلى ترسيخ ضمانات حرية الصحافة وحقوق الصحافيين في الولوج إلى المعلومة والتصدي لمختلف المضايقات والمتابعات التي يتعرضون لها.

وطالبوا المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بتخصيص جائزة سنوية لأحسن منتوج إعلامي توفق في تجسيد المقاربة الحقوقية، وذلك لتحفيز الإعلاميين على الارتقاء بعملهم بالجهة، كما دعوا إلى تأسيس جمعيات وإطارات تنخرط في شراكات مع المجلس الجهوي في هذا الشأن.

للجنة الجهوية لحقوق الانسان بنى ملال – خريبكة

بني ملال : عشرات الإعلاميين و الحقوقيين يستفيدون من دورة تكوينية نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة

استفاذ عشرات الصحفيات والصحفيين التابعين لمختلف المنابر الإعلامية الإلكترونية و الورقية و السمعية البصرية بالجهة و أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة و فعاليات حقوقية يومي15و 16يونيو الجاري ببني ملال من دورة تكوينية تمحورت حول المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية و تقوية قدرات الرصد و الحماية لدى المناضل الحقوقي .

و توزع المشاركون في الدورة التكوينية التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة بفندق البساتين إلى ورشتين خصصت الأولى للمقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية أطرها الصحفي و الأستاذ الجامعي مصطفى اللويزي و استفاذ منها أزيد من 40 صحفي و صحفية من مختلف المنابر الإعلاميةالجهوية بينما خصصت الورشة الثانية لمحور تقوية قدرات الرصد و الحماية استفاذ منها أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وأطرها كل من السيدة جميلة السيوري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مقررة مجموعة العمل المكلفة بالحماية و السيد محمد صبري رئيس شعبة الحماية بالمجلس.

و اختتمت فعاليات الدورة بتلاوة تقريري الورشتين حيث تلا السيد محمد صبري تقرير لجنة الرصد و الحماية التي اعتبرها ذات طابع داخلي تناولت أهمية الرصد في الكشف عن تجاوزات حقوق الإنسان و سبل الحماية و ركزت على تقنيات زيارة أماكن الاحتجاز و السجون كما تداول أعضاء المجلس في كيفية معالجة الشكايات الواردة على المجلس .

و أكد مقرر الورشة الثانية السيد ابراهيم بنحسو مدير موقع بني ملال أون لاين أن الصحافة مدخل أساسي لبناء دولة الحق و القانون و تكريس الحريات العامة و تحقيق التنمية الشاملة و حق أساسي من حقوق الإنسان المنصو ص عليها في المواثيق الدولية و الدستور المغربي و أكد بالمقابل أن الحقوق وحدة لا تتجزأ مما يحتم على العاملين في الحقل الصحفي اعتماد المقاربة الحقوقية في اختيار المواضيع الإعلامية و معالجتها في التزام تام بأخلاقيات المهنة .

كما رفع المشاركون في ورشة الإعلاميين عدة توصيات إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة ركزت على ضرورة وضع سياسة تأطيرية وفق برنامج سنوي قائم على المواكبة و التقويم و التكوين المستمر يستفيذ منه جميع الإعلاميين بالجهة بهدف ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية للصحفيين.

و طالبوا بضرورة تأسيس جمعيات و إطارات من شأنها عقد شراكات مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان و بضرورة تخصيص جائزة سنوية لأحسن منتوج صحفي يتوفق صاحبه في تجسيد المقاربة الحقوقية.

و أكد المشاركون في الورشة الثانية ان الارتقاء بالأداء الصحفي بالجهة رهين بتوفير أجواء الحرية و ضمانات الحق في المعلومة و التمسوا من اللجنة الجهوية السعي لدى الجهات المسؤولة على المستوى المركزي و الجهوي لترسيخ ضمانات الحرية الصحفية و التصدي لمختلف المضايقات و المتابعات التي يتعرضون لها أثناء مزاولة مهامهم وطالبوا بضرورة احترام الصحافة الالكترونية و ضمان حقها في الولوج إلى المعلومة و الحق في الخبر إسوة ببقي مكونا ت الجسم الصحفي .

CNDH
Organisation des Assises nationales de la parité

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, en partenariat avec l'ONU femmes, les 21 et 22 juin à Rabat, « *Les assises nationales de la parité et de la non discrimination : Quelles politiques publiques ?* ». La rencontre se penchera sur plusieurs problématiques dont les principales mutations de la société marocaine durant les dernières décennies et leurs impacts sur les statuts et conditions des femmes.

وقفة احتجاجية لضحايا 20 يونيو

بمناسبة الذكرى 31 لانتفاضة 20 يونيو المجيدة، تنظم جمعية 20 يونيو 1981 وقفة احتجاجية، أمام الجهوي لحقوق الإنسان جهة الدار البيضاء سطات المتواجد (ب 23 زنقة بوريد روش نوار) تخليدا لهذه الذكرى، وذلك يوم 19 يونيو 2012 ابتداء من الساعة 4 مساء ولمدة ساعة، من أجل إثارة انتباه رئيس (ة) المجلس الجهوي والوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام، للمشاكل العالقة المرتبط بملف ضحايا أحداث 20 يونيو الأليمة، والتي تتطلب إرادة حقيقية لفتح حوار جاد ومسؤول، لإيجاد حلول منصفة وعادلة تماشيا مع ما جاء في الخطابات الملكية، وتقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، والقانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان..

مطالب بتقنين الإجهاض وإدراج التربية الجنسية في التعليم

الاثنين, 18 يونيو 2012 08:57

اليزمي: الإجهاض السري يؤدي إلى المساس بحق المرأة في الحياة

خلص المؤتمر الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري، الذي انعقد بداية الأسبوع الجاري وناقش "كيفية الوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيها" و"واقع الإجهاض" و تطرق إلى آراء الأحزاب السياسية حول الموضوع وناقش مضمون مشروع أو مقترح قانون، (خلص) إلى اتفاق الأحزاب المشاركة وجمعيات المجتمع المدني على ضرورة تعديل القوانين المرتبطة بالإجهاض، والسماح به في بعض الحالات الصعبة.

وأوضح البروفيسور الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري ورئيس مصلحة الولادة بمستشفى الليمون بالرباط، أنه تبينت من خلال هذا المؤتمر ضرورة تنظيم يوم دراسي آخر في البرلمان، "ذلك أن العديد من الأحزاب عبرت عن جهلها معطيات مفصلة حول الموضوع، ووعدتنا خديجة الرويسي، النائبة البرلمانية عن فريق الأصالة والمعاصرة بتقديمه طلب لتنظيم يوم دراسي حول الإجهاض داخل البرلمان، تحضره كافة الفرق البرلمانية"، كما تمت التوصية على إدراج التربية الجنسية داخل المدارس، بالإضافة إلى تكوين لجنة تضم أطباء وعلماء وسياسيين وجمعيات المجتمع المدني لتحرير مقترح قانون لتنظيم عمليات الإجهاض وتقنينها، يعرض للمناقشة داخل البرلمان.

وأكد الشرايبي، أن ما بين 600و800 عملية إجهاض تجري يوميا بطرق سرية، في مختلف المصحات الطبية من طرف أطباء ومتخصصين وأخرى تجرى خارج الإطار الطبي، «أقل من 5 في المائة منها فقط تجرى بطرق قانونية، و50 في المائة تهم نساء متزوجات ينتمين إلى مختلف طبقات المجتمع»، مبرزا في تصريح ل»الصباح» على هامش المؤتمر الوطني الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري، «صحيح أنه في المغرب، تراجعت نسبة وفيات الأمهات بشكل ملحوظ، لكنها تبقى رغم ذلك في نسب مرتفعة تقدر بحوالي 112 حالة وفاة من بين 100 ألف امرأة، إذ يشكل الإجهاض السري أحد أبرز مسببات الوفاة، فحسب إحصائيات المنظمة العالمية للصحة، أكثر من 13 في المائة من الوفيات وراءها الإجهاض السري، بالنظر إلى أن أزيد من ثلث عمليات الإجهاض تتم في ظروف صحية متردية، «ما يعجل بضرورة دق ناقوس الخطر، فالظاهرة موجودة، والأرقام وإن كانت نسبية، فإنها تظهر حجم الآفة».

وأضاف أنه خلال انعقاد المؤتمر الوطني الأول للجمعية في ماي 2010، وبعد الحملات التحسيسية، انطلق نقاش شمل كل الفاعلين المعنيين من أطر الصحة وجمعيات المجتمع المدني وأصحاب القرار السياسي والسلطات الدينية، "واليوم، وفي مغرب في أوج التحول، تقنين الإجهاض أضحى ضرورة ملحة بالنظر إلى أنه حقيقة اجتماعية، فموضوع الإجهاض السري يتطلب أكثر من أي وقت مضى، التزاما سياسيا من أجل التغيير، وهو الهدف من هذا المؤتمر الذي يتوخى عقد لقاء بين برلمانيي مختلف القوى السياسية من أجل التوافق حول هذا الموضوع وإعداد مقترح مشروع قانون".

وفي السياق ذاته، دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى ضرورة تعبئة الجهود من أجل منع استمرار ظاهرة الإجهاض السري التي تؤدي أحيانا إلى المس بحق المرأة المغربية في الحياة، مبرزا أن وجود نقاش حقيقي بين مجموع مكونات المجتمع يعد السبيل الأوحد لحل مشاكل الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الانعكاسات المترتبة عن القيام بالإجهاض السري، وأكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملتزم، إلى جانب جميع الفاعلين والمعنيين بهذه القضية المجتمعية بالعمل من أجل حماية حقوق المرأة المغربية، وحقها في الخضوع للإجهاض الآمن الذي يستجيب لجميع شروط السلامة الصحية.

هجر المغلي

بيد الله : الجهوية المتقدمة تفتح آفاقا حقيقية من أجل تسوية قضية الصحراء

بروكسيل – أكد رئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله ، اليوم الإثنين ببروكسيل ، أن الجهوية المتقدمة تفتح آفاقا حقيقية من أجل تسوية قضية الأقاليم الجنوبية للمملكة .

محمد الشيخ بيد الله

وقال بيد الله ، في كلمة بمناسبة افتتاح ندوة بالعاصمة البلجيكية حول النظام الفدرالي ببلجيكا والجهوية بالمغرب ، إن الجهوية تشكل ورشا يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمغرب، وتعتبر " مدخلا لإيجاد حل عادل ونهائي" لمشكل الصحراء ، مشيرا إلى أن المغرب يعتزم منح أقاليمه الجنوبية حكما ذاتيا موسعا يمكن سكان هذه المنطقة من تدبير شؤونهم بأنفسهم.

وأضاف رئيس مجلس المستشارين أن المقترح المغربي للحكم الذاتي سيسمح أيضا بإحياء الاندماج الإقليمي بين الدول المغاربية الخمسة ورفع التحديات المرتبطة بالتنمية والأمن ، ليس فقط بالصحراء ولكن بمنطقة الساحل بكاملها.

وشدد في هذا السياق على الأهمية التي توليها المملكة لمسألة الجهوية المتقدمة التي اعتبرها أحد الأوراش الإصلاحية الكبرى التي ترتكز عليها الدولة المغربية الحديثة والديمقراطية والمنفتحة والقائمة على اللامركزية ، مشيرا إلى أن تفعيل الجهوية الموسعة سيتجسد بالأساس من خلال توسيع صلاحيات الجماعات الترابية عن طريق تطوير إمكانياتها البشرية والتقنية والمالية ، وتعزيز الديمقراطية التشاركية وبروز نخبة محلية مؤهلة وذات كفاءة.

وتجدر الإشارة إلى أن أشغال هذه الندوة المنظمة على مدى يومين من طرف معهد الدراسات المغربية والمتوسطية بتعاون مع سفارة المغرب ببلجيكا ، تتمحور على الخصوص حول تطور النظام الفدرالي ببلجيكا والجهوية بالمغرب.

ويشارك في أشغال هذه الندوة رئيس المجلس الدستوري محمد أشركي ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي ورؤساء المحكمة الدستورية ببلجيكا ورئيسة مجلس الشيوخ البلجيكية إضافة إلى برلمانيين وخبراء وأساتذة جامعيين من المغرب وبلجيكا .

الصبار يشرح موقفه من منح الحصانة للعسكريين

محمد الشيخ بلا

لم يترك محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فرصة تكريمه في مدينة تزنيت، صبيحة أول أمس السبت، تمر دون أن يوجّه انتقاداته المباشرة للصحافة الوطنية،

التي تحدثت عن رفض مجلسه مشروعَ حصانة العسكريين رقم 01.12، الذي تقدمت به إدارة الدفاع الوطني، والمتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة لعسكريي القوات المسلحة الملكية.

وقال الصبار، في اللقاء الدراسي المخصص، الذي نظم في تزنيت حول موضوع «الحق في المدينة وحقوق المدينة»، من طرف المجلس الجهوي لحقوق الإنسان وجامعة ابن زهر وبلدية تزنيت: «سامح الله بعض الصحافيين الذين قالوا إن الصبار يرفض منح الحصانة للعسكريين»، مضيفا أن الموقف لا يتعلق به شخصيا وأن «جميع أعضاء المجلس الوطني يشتغلون وليس الصبار وحده».

وبخصوص موضوع اللقاء، أوضح الصبار أن «أغلب المشاكل التي يعيشها المجال الحضري تنتج عن ضعف المؤسسات العمومية وعجزها عن ضمان حقوق المدينة وحقوق ساكنتها، وهو ما يفرض التأسيس لمقاربة الحقوق ومقاربة المسؤوليات لبناء المستقبل».

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد وصف منح الحصانة للعسكريين بأنه «قرار غير دستوري»، وحذر من الموافقة على الفقرة الأولى من المادة السابعة، التي تنص على أنه «لا يسأل جنائيا العسكريون في القوات المسلحة، الذين يقومون تنفيذا للأوامر التي تلقوها من رؤساءهم التسلسليين في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني، بمهمتهم بطريقة عادية»، معتبرا أن المادة المذكورة تطرح عدة تحديات ومشاكل قانونية، على اعتبار أنها لا تندرج ضمن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الحكامة الأمنية وبعيدة عن التوجهات التشريعية المقارنة في مجال مسؤولية العسكريين وعن الاجتهاد القضائي والوثائق الإعلانية والبرنامجية المُعتمَدة على الصعيدين الدولي والجهوي، والمتعلقة، أساسا ،بالحكامة الأمنية.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عقد، في الأسبوع الأخير من شهر ماي الماضي، ورشة عمل خُصِّصت لإبداء الرأي بخصوص مشروع القانون، الذي يمنح العسكريين حصانة جنائية، تمنع متابعتهم جنائيا في حال تورطهم في أي فعل يمس الحقوق المدنية أثناء مزاولتهم عملهم. وقد ركزت الورشة على مناقشة هذا القانون من زاوية القانون المقارن ومن زاوية الدستور الجديد والقانون المقارن، ومن زاوية القوانين الداعية إلى الحكامة الأمنية والمناهضة لمسألة الإفلات من العقاب.

عرض نتائج دراسة تشخيصية ميدانية حول:" أوضاع العاملات الزراعيات بخميس ايت اعميرة" بمنطقة اشتوكة ايت باها

تنظم جمعية نساء الجنوب بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بتونس «كوثر» و المجلس الوطني لحقوق الانسان لقاء لعرض وتقديم نتائج الدراسة التشخيصية و الميدانية حول: " أوضاع العاملات الزراعيات بخميس أيت اعميرة " بمنطقة اشتوكة ايت باها وذلك يوم الثلاثاء 19 يونيو2012 انطلاقا من الساعة الثامنة والنصف صباحا بالمركب الثقافي البلدي الرايس اسعيد أشتوك ببيوكرى.

تندرج هذه الدراسة الميدانية في إطار مشروع تنظيم العاملات في القطاعات غير المنظمة ضمن "مشروع توثيق المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الانسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية بالمغرب" الذي يستهدف ثلاث بلدان هي مصر و اليمن والمغرب الذي ينفذه به بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و تهدف هذه الدراسة معرفة أوضاع العاملات الزراعيات من خلال توفير عناصر تشخيص الواقع وتحليلها من أجل الخروج بخلاصات وتقديم مقترحات و توصيات تسهم قي تحسين أوضاعهن و تدعيم دورهن في تنمية المنطقة من جهة و التعرف على الخصائص التي تميز فئة العاملات الزراعيات ووصف ظروف عملهن و أوضاعهن الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى.

و سيحضر هذا اللقاء كل من السادة سليم الهذلي منسق مشروع " توثيق المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان و الأصوات المنادية بالتنمية المحلية "، سميشة رياحة الخبيرة الوطنية للمشروع و محمد شارف رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان اكادير إضافة إلى الفاعلين و الفاعلات المهتمة بهذه الفئة المحليين و المؤسسات المعنية بهذا الشأن و مختلف جمعيات المجتمع المدني التي تعنى بالحقوق الفئوية.

يذكر مشروع "المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية" ممول من طرف مؤسسة فورد وينفذ من طرف مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر). ويعمل على تشجيع البرنامج اقتراح مشاريع تتناول محاور: الأرض والحق في السكن، الماء و الموارد الطبيعية، الصحة، التعليم مع إيلاء أهيمة للنوع الاجتماعي في كل المشاريع. بالإضافة إلى المساهمة في دعم المبادرات الاستشرافية المحلية المبنية على مقاربة الحقوق الإنسانية وخاصة منها الحق في الكرامة .

ويستهدف المشروع بشكل خاص الفئات المعوزة (المهدّدين والمهمّشين) في الوسط شبه الحضري، الغابات، المناطق القاحلة والصحاري، الريف، القرى، ..للإصغاء إلى مشاكلهم واحتياجاتهم وذلك بهدف تدعيم مفهومي المواطنة و العدالة الاجتماعية لديهم.

ومن بين النتائج المنتظرة للمشروع إعطاء صوت للفئات المستبعدة و المهمشة، بناء المعرفة و دعم قدرات الجمعيات، وضع دليل للممارسات الجيدة و المنهجيات المبتكرة لترسيخ الحقوق الإنسانية و خاصة منها الحق في الكرامة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويسهر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه المنظمة الوسيط في المشروع على تشخيص منظمات التنمية المحلية القادرة على إنجاز المشاريع، المساعدة على تنظيم الدورات التدريبية لفائدة الجمعيات المنخرطة في المشروع، متابعة الجمعيات لدى تنفيذها لمشاريعها وذلك بالتعاون الوثيق مع الخبير الوطني للمشروع.

ويشار إلى أن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" هو مؤسسة إقليمية عربية مستقلة أنشأت سنة 1993 بتونس تعمل في مجالات البحوث والتدريب والإعلام والتشبيك وجمع البيانات بغرض دفع السياسات والقوانين والبرامج لمراعاة مقاربة النوع الاجتماعي تحقيقا لمشاركة فعالة للمرأة العربية في التنمية.

Kader Bencheref, délinquant sexuel et à l 'occasion activiste sahraoui

Kader Bencheref (Photo Aftonbladet)

Rabat.- Kader Bencheref, tel comment il est orthographié**,** est un citoyen marocain. Il a 28 ans et en 2007 il a été condamné par la justice suédoise à **trois ans de prison** pour *« attaque »*, *« tentative de viol »* et *« attaque sexuelle »*.

Bencheref dont l'histoire est reprise par ***Aftonbladet,*** le plus grand quotidien suédois, avait tenté de violer pas moins de **quatre femmes** dans la ville de Sundsvall, dans le nord de la Suède.

Selon les déclarations reprises par *Aftonbladet***,** Kader serait originaire du Sahara et il se serait *« échappé »* du Maroc après que son frère ait été *« tué par le régime »* marocain. La Suède, qui n 'est pas dupe, a refusé l'asile politique à ce chaud lapin tout juste quelques mois avant qu'il ne commence à commettre ses forfaits sexuels.

Le 21 septembre 2008, Kader aurait dû être libéré et renvoyé au Maroc puisque la justice suédoise l 'a également condamné à dix ans d 'interdiction du territoire. Le problème c'est que le Maroc ne veut pas recevoir ce citoyen *exemplaire*. Où est passé le Conseil national des droits de l 'homme (CADN) ?

Il n 'empêche, à cause de ce refus Kader est depuis maintenu en prison. La justice estime qu'il est impossible de relâcher dans la nature un pareil zigoto qui pourrait terminer ce qu'il avait commencé en 2007. Condamné à trois ans en 2007, libérable en 2008, apparemment tenter de violer une femme en Suède c'est pas très cher payé. Sauf quand il s'agit de **Julian Assange**, le fondateur de ***Wikileaks***…

Enfin, au journal *Aftonbladet*, Kader jure *: « Je ne suis pas dangereux. Je suis un homme commun. Je n'ai rien commis de criminel depuis longtemps, très longtemps ».*

Oui mais ce « longtemps » risque de ne pas durer longtemps si Kader est finalement libéré.

Thami Afailal

Démocratisation

«Le Maroc, un grand pays très développé»

« Toute l'info continue

Sabine De Bethune, présidente du Sénat belge : «Le Maroc est engagé dans une voie de démocratisation de plus en plus développée»

More Sharing ServicesPartager Share on facebook Share on twitter Share on facebook_like

«La régionalisation dans laquelle s'est inscrit le Maroc peut être une bonne approche de la subsidiarité», a souligné Sabine De Bethune. (Photo : observatoire.skynetblogs.be/)

Le Maroc est engagé dans une voie de démocratisation de plus en plus développée et s'est inscrit dans un processus très intéressant de régionalisation, a affirmé, lundi à Bruxelles, la présidente du Sénat belge, Sabine De Bethune.

«La Belgique a emprunté la même voie depuis plusieurs années déjà car nous pensons qu'il est important que les décisions se prennent le plus proche possible des gens, et ce, dans le cadre d'une démarche de subsidiarité active», a déclaré Sabine De Bethune à la MAP à l'occasion de la tenue à Bruxelles d'un colloque sur le thème «Le fédéralisme en Belgique et la régionalisation au Maroc».

La régionalisation dans laquelle s'est inscrit le Maroc peut être une bonne approche de la subsidiarité, a-t-elle souligné, ajoutant que cette rencontre constitue une bonne occasion pour un échange d'expériences et d'expertises dans ce domaine.

Ce colloque est l'occasion d'aborder le parcours de la Belgique en matière de régionalisation et de fédéralisme surtout que «nous votons cette semaine au Sénat et à la Chambre des représentants la 6e réforme de l'Etat», a-t-elle dit, relevant qu'il est toujours fructueux de pourvoir échanger avec d'autres pays comme le Maroc qui s'inscrivent dans cette même voie de réforme.

Sabine De Bethune a également fait observer que chaque pays doit suivre son propre parcours car il n'y pas de recette toute faite de fédéralisme et de régionalisation qui peut être transposée dans un pays où dans un autre, notant toutefois qu'en procédant à un échange de vues et à une confrontation des idées, il y a de l'inspiration qui peut jaillir.

Les travaux de ce colloque de deux jours, organisé par l'Institut pour les études marocaines et méditerranéennes (IMaMS) en collaboration avec l'Ambassade du Maroc en Belgique, s'articulent autour de deux thématiques principales à savoir «L'évolution du fédéralisme en Belgique et de la régionalisation au Maroc» et «Les institutions, les compétences et le règlement des conflits en Belgique et au Maroc».

Cette rencontre connaît la participation du président du Conseil constitutionnel, Mohamed Achergui, du président de la Chambre des conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah et du président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami.

Prennent également part à cette rencontre les présidents de la cour constitutionnelle de Belgique, la présidente du Senat belge et la sénatrice belge d'origine marocaine Fauzaya Talhaoui ainsi que plusieurs parlementaires, experts et universitaires des deux pays.

العدل والإحسان: قرار حفظ ملف المختطفة هند دليل على صحة روايتنا وسنرفع دعوى قضائية ضد قوات الأمن

قال حسن بناجح، عضو الأمانة العامة لجماعة العدل والإحسان، حول إن "قرار حفظ ملف هند زروق، منسقة عائلات مختطفي جماعة العدل والإحسان السبعة بفاس، جاء ليؤكد روايتنا بأن الملف سياسي محض وهو ملفق ومفبرك من قبل أجهزة تعمل خارج لا القانون وقواعده ولا العمل السياسي وضوابطه الأخلاقية، مما يدل دلالة قاطعة أن الأجهزة الأمنية ومن يتحكم فيها ويصدر لها الأوامر ما زالوا متشبثين بعهد السيبة".

ويبدو أن "المخزن"، يضيف حسن بناجح في اتصال هاتفي مع "هسبريس"، الذي "فبرك هذه الحادثة" يريد أن يذكر المجتمع السياسي عموما، ومعارضيه السياسيين خصوصا، بوجوده وباستمرار "أجهزته في لعب دورها القمعي بآلياتها المعروفة. وهي رسالة ستكون لها تداعياتها على المناخ السياسي الهش الذي تعيشه بلادنا، فدورية وزارة الداخلية الأخيرة التي تداول الإعلام نصها كاملا والتي تبيح التلصص والعرقلة والتضييق على أنشطة جماعة العدل والإحسان ومكونات سياسية منظمة ومعروفة بعملها السياسي السلمي، قد فتحت شهية الأجهزة المخزنية للرفع من وتيرة وحدة نشاطها القمعي باستعمال كل الوسائل حتى البائدة منها".

وأكد بناجح أن ملف هند زروق هي "حماقة" في التعامل مع العدل والإحسان تجد تفسيرها في "الدورية التي تتحدث عن استراتيجية جديدة للجماعة، وسواء كانت هذه " الاستراتيجية" حقيقة أم وهما من أوهام المخزن فهذا لا يبرر أن يتعامل معها خارج القانون وبالأساليب المنحطة المجنونة ما دام الكل يعرف أن وسائل العمل السياسي لجماعة العدل والإحسان سلمية، لكن يزول الاستغراب إذا أدركنا أن النظام لم يعد في جعبته من وسائل التدافع السياسي إلا الضرب الطائش".

واعتبر عضو الأمانة العامة لجماعة العدل والإحسان، أن الملف هو بالأساس "مشاغبات مخزنية" غير مستغربة من قبل تنظيم الجماعة نظرا لكون الجماعة لها حضور قوي في الشارع، مردفا بالقول: "هذا ما كنا نتوقعه بعد الأداء السياسي البارز للجماعة طوال السنة الماضية في الساحة المغربية والدولية ولعل آخر صورها الناصعة مسيرة 25 مارس الماضي والبروز القوي للجماعة في عدد من القطاعات المهمة في المجتمع وفي الحركات الاحتجاجية المواكبة للاختناق السياسي والبؤس الاقتصادي والاجتماعي والاستهداف المباشر المضر والمنهك لعموم الشعب والنشاط المميز خارج المغرب وآخره المشاركة الوازنة لوفد من الجماعة في قافلة " أميال من الابتسامات " التي دخلت غزة المحاصرة هذا الأسبوع".

وأضاف بناجح أنها ليست المرة الأولى التي نتعرض فيها لمثل هذا "الهجوم الخسيس، والأكيد لن تكون الأخيرة في ظل استمرار تحكم الاستبداد والفساد في كل مفاصل الشأن السياسي. وهذا يزيدنا يقينا في مصداقية رؤيتنا، فقد قلنا ورددنا أن الاستبداد باق في قلاعه، يتحكم في دواليب الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة. وأن شعارات الإصلاح والتغيير والمغرب الجديد هي مجرد أوهام، تصديقها وترويجها بساطة سياسية".

إلى ذلك قال محمد أغناج، عضو هيئة الدفاع عن هند زروق، بأن عبد الله بلة، زوج زروق قد تم استدعاؤه من يرفع شكاية بعد اعتقال زوجته فرفض رفضا مطلقا، وتشبث ببراءة زوجته معتبرا ما وقع مؤامرة ضده هو أولا ثم زوجته وكذا التنظيم الذي ينتمون إليه، الشيء الذي أوقع الشرطة والقضاء في "ورطة قانونية" حسب عبارة أغناج.

وأضاف أغناج في اتصال هاتفي مع "هسبريس" بأن هيئة الدفاع ستقوم برفع دعوى قضائية ضد قوات الأمن وكذا وكيل الملك لابتدائية فاس ناهيك عن المنابر الإعلامية التي سارعت إلى اتهام هند زروق بناء على وشاية كاذبة.

وتدخلت القوات الأمنية ضد المتضامنين مع الأستاذة هند زروق، والذين تجمعوا أمام المحكمة الابتدائية بفاس صباح اليوم قبيل عرضها على وكيل الملك، ليكون نصيبهم الضرب والرفس والسب والمطاردة، ليستكمل مغرب "التأويل الديمقراطي للدستور" تقديم صورته الحقوقية الحقيقية إلى الرأي العام الوطني والدولي. ومعلوم أن الأستاذة هند زروق تعرضت، يوم الأربعاء 13 يونيو على الساعة السابعة والنصف مساء، للاختطاف، من قبل عناصر يلبسون لباسا مدنيا. وتمكنت بعد الاختطاف مباشرة من الاتصال بزوجها الأستاذ عبد الله بلة، الذي سبق وأن اختطفته أيادي المخزن صيف 2010 رفقة ستة من رفاقه، وأكدت له أنها اختُطفت من قبل عناصر بلباس مدني، وأنها تعرفت على واحد منهم، فقد كان من بين العناصر الذين ساهموا في اختطافه. وأكدت في اتصال ثان أنها توجد في قبو ولاية أمن. لتنقطع الاتصالات بعدها مباشرة بينها وبين زوجها رغم محاولاته المتكررة. بعدها توجه الزوج نحو ولاية الأمن ليسأل عن زوجه لكنهم أنكروا وجودها عندهم، ليتدخلوا بعدها بعنف شديد ضد عائلتها وأعضاء الجماعة الذين حضروا للاستفسار عن مصير "المختطفة". كل ذلك قبل أن تخرج علينا ولاية أمن فاس ببلاغها الذي جاء للتغطية على الاختطاف والتعمية عن الورطة المخزنية الجديدة، لكن سرعان ما انقلب سحرها على من طبخ هذا الملف الجديد ضد نساء ورجال جماعة العدل والإحسان، فكيف للذئب الذي يرعى الرذيلة والمسخ ويحمي أوكار الفساد ومواخير الدعارة، حتى أصبحت صورة البلاد لصيقة بهذه الصورة التي صنعها المخزن على عينه، كيف له أن يحمي العرض والشرف ويتهم الشرفاء والشريفات بتهمة "الخيانة الزوجية"؟!!

وحين حصحص الحق صباح اليوم لم يكن للباطل إلا التخفي والتواري، فلما رفض الأستاذ عبد الله بلة التوقيع على محضر الشرطة الجاهز بالتنازل عن القضية وأصر بالمقابل على براءة زوجته من التهمة الملفقة إليها وعلى الطابع السياسي للملف، قرر وكيل الملك عدم المتابعة وحفظ الملف لأنه فارغ من الناحية القانونية. فأين هي الحيثيات التي أوردها بلاغ أمن فاس من "حالة التلبس" و"الوشاية"...؟!! إنها حقيقة الكذبة المخزنية الجديدة حين تنكشف، وحين ينفضح أصحابها، المغرقون في الدسيسة والتلفيق، على رؤوس الأشهاد.

ومعلوم أن الأستاذة هند زروق، هي منسقة عائلات مختطفي العدل والإحسان السبعة السابقين بفاس، وهي تعاني منذ مدة من ملاحقة ومضايقة هؤلاء العناصر بسبب نشاطها الحقوقي والدعوي والسياسي. ومعلوم أيضا أن زوجها الأستاذ عبد الله بلة كان قد تم اختطافه هو أيضا وستة أعضاء من الجماعة يومي الإثنين والثلاثاء 28/29-6-2010، وتم اقتيادهم لوجهة مجهولة حيث تعرضوا لأبشع صنوف التعذيب اللاإنساني، وبعدها بدأت جلسات المحاكمات التي استمرت ستة أشهر ليصدر في حقهم حكم بالبراءة. واستأنفت المحاكمة بعد ذلك لتتم إدانة المعتقلين زورا وبهتانا، يوم الجمعة 9 دجنبر 2011، حين قضت المحكمة بالسجن النافذ لمدة 5 أشهر في حق ثلاثة قياديين هم: محمد السليماني، عبد الله بلة، هشام الهواري. وبالسجن الموقوف التنفيذ لمدة 6 أشهر في حق الأربعة الآخرين، وهم: هشام صباحي، عز الدين السليماني، أبو علي امنور، طارق مهلة.

وكان هذا الملف المفبرك عرف تضامنا وطنيا ودوليا واسعا من قبل هيئات حقوقية. وتشكلت لجن مساندة لضحايا هذه الانتهاكات الجسيمة، وانخرطت بقوة في الملف منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش وغيرهما...

الهيئة الحقوقية تدعو المنظمات الحقوقية الدولية إلى زيارة المغرب للاطلاع على ملف "هند زروق" المفبرك

جماعة العدل والإحسان

الهيئة الحقوقية

بيان

اختطاف الأستاذة هند زروق منسقة عائلات مختطفي العدل والإحسان السبعة بفاس

تعرضت الأستاذة هند زروق منسقة عائلات مختطفي العدل والإحسان السبعة بفاس لاختطاف من قبل عناصر مجهولة ترتدي زيا مدنيا حوالي الساعة السابعة مساء يوم الأربعاء 13 يونيو 2012، واتصلت بزوجها من هاتفها لتخبره بوجودها في قبو ولاية الأمن بفاس، وهو ما أنكرته ولاية الأمن التي أمرت قواتها التي طوقت مبنى الولاية بالتدخل بعنف لتفريق العائلة وأعضاء جماعة العدل والإحسان الذين جاؤوا لعين المكان. وقد انقطع الاتصال بالأستاذة هند زروق بعد المكالمة الهاتفية السالفة الذكر. ثم اتصلت الجهات الأمنية بالزوج لتخبره بإلقاء القبض على زوجته متلبسة بالخيانة الزوجية. وقد منعت ذات الجهات دفاع الأستاذة من الاتصال بها صباح اليوم الموالي في خرق سافر للقانون.

إننا في الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان إذ ندين بشدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تعرضت لها هذه المناضلة الحقوقية التي انخرطت في الدفاع عن قضية المختطفين السبعة من قياديي جماعة العدل والإحسان بفاس منذ 28 يونيو 2010، ومن ضمنهم زوجها الأستاذ عبد الله بلة، نعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

ـــ نحمل المسؤولية كاملة للعناصر المتورطة في الاختطاف، وللجهات الأمنية المحلية، وندعو الحكومة المغربية إلى تحمل مسؤوليتها في فتح تحقيق في هذه الجناية ومعاقبة المتورطين فيها، ورد الاعتبار للأستاذة المحترمة ولعائلتها، وندعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليتدارك بهذه المناسبة ما فاته من القيام بواجبه تجاه المغاربة الذين تنتهك كرامتهم وحقوقهم.

ـــ ندعو المنظمات الحقوقية المغربية التي تعرف جيدا من هي الأستاذة هند زروق، وتعرف لماذا تحاك ضدها هذه الأباطيل البليدة، التي لم تعد تنطلي على أحد، أن تقف الموقف التاريخي المطلوب لوقف هذا المسلسل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ـــ ندعو المنظمات الحقوقية الدولية التي كانت على اتصال بالأستاذة هند زروق أيام اختطاف وتعذيب قياديي العدل والإحسان من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية قبل سنتين إلى القيام بدورها في فضح هذه الانتهاكات الجسيمة المتواصلة.

ـــ ندعو المنتظم الدولي خاصة الآليات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بما تعرضت له الأستاذة هند زروق من انتهاكات إلى زيارة المغرب للاطلاع عن واقع حقوق الإنسان بالمغرب بعيدا عن الأوهام والأكاذيب التي ترد في التقارير الرسمية.

حرر بالرباط في 14 يونيو 2012

المصدر: هيسبريس+موقع الجماعة